تعتبر عقود الأشغال العامة جزءاً أساسياً من عمليات التنمية والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة، هذه المشاريع تتطلب عقودًا قانونية تتضمن تنظيمات معقدة تضمن حقوق الأطراف المتعاقدة وتحدد الالتزامات المالية والفنية، يناقش هذا التقرير في ثلاثة محاور رئيسية موضوع عقود الأشغال العامة في الإمارات مع التركيز على الأطر القانونية. عقود الأشغال العامة هي العقود التي تبرم بين الجهات الحكومية وشركات المقاولات من أجل تنفيذ أعمال إنشائية معينة مثل بناء الجسور، ويخضع لقوانين ولوائح خاصة تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية والشركات أو الأفراد المنفذين. نص المادة (35) القانون رقم (8) لسنة 2014 م يوضح أهم البنود التي يجب أن تتضمنها عقود الأشغال العامة في إمارة دبي، بالإضافة إلى الالتزامات المترتبة على المقاول في حالة التأخير أو الفشل في إتمام المشروع. تتطلب مشاريع الأشغال العامة استثمارات ضخمة وتسهم في تطوير البنية التحتية والاقتصاد الوطني. تعمل هذه العقود على توفير فرص عمل واسعة في مختلف القطاعات مثل البناء، تكفل هذه العقود توفير الجودة المطلوبة في المشاريع الحكومية، تعتبر هذه العقود أيضًا أداة فعالة لتحقيق الشفافية والمنافسة العادلة بين الشركات المحلية والدولية المتنافسة على الفوز بالمشاريع الحكومية. المطلب الثاني: الأطر القانونية لعقود الأشغال العامة في الإمارات عقود الأشغال العامة في دولة الإمارات تخضع لعدد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم العمليات المتعلقة بطرح المشاريع، يعد القانون رقم (8) لسنة 2014 م من أهم التشريعات التي تنظم عقود الدوائر الحكومية في إمارة دبي، حيث يحدد وسائل اختيار المتعاقدين وآلية التعاقد وفقًا لنوع المشروع وحجم الإنفاق. كما يحدد القانون وسائل اختيار المتعاقدين مثل المناقصات العامة، يجب أن تتضمن عقود الأشغال العامة جميع الأركان اللازمة لضمان حقوق والتزامات جميع الأطراف، المناقصات العامة في عقود الأشغال العامة المناقصة العامة هي الطريقة الأساسية لاختيار المتعاقد لتنفيذ المشاريع الكبرى، بحسب المادة (14) من القانون، ويمكن الترسية على مقدم العرض الأقل سعراً بشرط أن تكون الجودة والكفاءة وفقًا للمعايير المطلوبة، الالتزامات والتأمينات في عقود الأشغال العامة من بين الأجزاء المهمة التي ينظمها القانون هي التأمينات المطلوبة من المتعاقدين. يشترط القانون تقديم تأمين ابتدائي بقيمة تتراوح بين 2% و5% من قيمة العطاء المقدم، هذا التأمين يضمن جدية المقاول في تنفيذ التزاماته، الذي يعادل 10% من قيمة العقد (المادة 32). المحور الثالث: حل النزاعات في عقود الأشغال العامة تتضمن عقود الأشغال العامة في الإمارات آليات محددة لحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة. ينص المادة (83) من القانون على أن محاكم دبي هي المختصة بالنظر في أي نزاعات قد تنشأ بين الجهات الحكومية والمتعاقدين. ينص القانون على ضرورة أن يتم الفصل في هذه النزاعات بناءً على القوانين السارية في إمارة دبي. يشترط القانون أن يكون التحكيم داخل إمارة دبي، وأن تكون الإجراءات والقوانين المحلية هي المطبقة على النزاع (المادة 36). تلعب لجنة المناقصات والممارسات دورًا رئيسيًا في حل النزاعات المتعلقة بتقييم العروض واختيار المتعاقدين المناسبين، أو في حالة عدم توافق العروض مع الميزانية المقدرة للمشروع، وهو ما قد يؤدي إلى فرض عقوبات على المقاول كما ورد في المادة (65)، حيث يتم فرض غرامات تأخير بنسبة معينة من قيمة العقد عن كل يوم تأخير بحد أقصى 10%. يمكن أيضًا للدائرة الحكومية سحب المشروع من المقاول في حال استمراره في التقصير واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكليف مقاول آخر لاستكمال المشروع على حساب المقاول المتخلف، يظل المقاول مسؤولاً عن إصلاح هذه الأخطاء حتى بعد انتهاء مدة المشروع، تُعد عقود الأشغال العامة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق رؤيتها الطموحة في تطوير البنية التحتية والنهوض بالقطاعات المختلفة. يتم تنظيم هذه العقود من خلال قوانين وتشريعات دقيقة تضمن الشفافية والكفاءة والالتزام بمواعيد التسليم وجودة التنفيذ. يتيح القانون رقم (8) لسنة 2014 م إطاراً متكاملاً للتعامل مع هذه العقود، كما أن وجود نظام صارم للرقابة والمتابعة والتأمينات المالية يُشكل حماية للأموال العامة وضمانًا لتحقيق أهداف المشاريع الحكومية. 1. تنظيم متكامل لعقود الأشغال العامة: تبين من خلال الدراسة أن عقود الأشغال العامة في دولة الإمارات تتمتع بإطار قانوني متكامل ومفصل، يعكس الحرص على تنظيم عمليات التعاقد وضمان حقوق والتزامات جميع الأطراف. 2. التزام بمعايير الشفافية والمنافسة: من أهم النتائج أن النظام القانوني يركز على الشفافية والمنافسة العادلة بين الشركات من خلال استخدام آليات مثل المناقصات العامة، 3. الحماية القانونية للمشاريع الحكومية: توفر الإجراءات الواردة في القانون، مع التأكيد على اتباع القوانين المحلية في الفصل بين النزاعات. 5. إدارة المخاطر وضمان التنفيذ: النظام القانوني يضع العديد من الإجراءات للتعامل مع حالات التأخير أو التقصير من قبل المقاولين، ويمنح الجهات الحكومية القدرة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إتمام المشاريع في الوقت المناسب أو فرض الغرامات والعقوبات على المقاولين المقصرين. التوصيات 1. تعزيز التدريب والتوعية القانونية للمقاولين: يُنصح بتنظيم برامج تدريبية للمقاولين والموردين لتعريفهم

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

بالتفصيل بالإطار القانوني لعقود الأشغال العامة في الإمارات، بما في ذلك متطلبات العقود وحقوقهم وواجباتهم. مثل الأنظمة الرقمية لمتابعة تقدم المشاريع وتسجيل مراحل التنفيذ. يُنصح بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدوائر لضمان تنفيذ المشاريع بشكل فعال وتجنب التأخير الناتج عن نقص التواصل بين الجهات. 4. تطوير إطار قانوني موحد على مستوى الإمارات: مع أن القانون رقم (8) لسنة 2014 م يطبق في دبي، من المستحسن توحيد التشريعات المتعلقة بعقود الأشغال العامة على مستوى الإمارات لضمان توحيد الإجراءات بين جميع الإمارات وجعل العمليات أكثر سهولة للشركات العاملة على نطاق وطني. 5. زيادة الاستثمار في القدرات المحلية: يُنصح بتعزيز دور الشركات المحلية في تنفيذ مشاريع الأشغال العامة من خلال تقديم حوافز إضافية لها للمشاركة في المناقصات والمشاريع الكبيرة،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي